

الملف

ميشال كرم

أزمة النزوح السوري إلى لبنان دخلت عامها الـ 12
دعوات إلى الترحيل الطوعي وتنظيم وجودهم وفق القانون

تواجه لبنان أزمة النزوح السوري في سنته الثانية عشرة، وتزداد تداعياته سلبا عاما بعد عام، لاسيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. فقد بات اللبنانيون يشعرون بعبء انتشار النازحين في الخيم وازدحامهم داخل المدن والقرى، مما أدى إلى ظهور دعوات إلى ترحيلهم طوعيا، لاسيما الذين يستطيعون العودة إلى مناطقهم مع ضمانات بعدم تعرضهم للمضايقات

في هذا السياق، ترأس رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية في 26 نيسان الماضي اجتماعين لبحث ملف النزوح السوري، شارك فيهما الوزراء المعنيون والقادة الامنيون، وذلك بعد ارتفاع منسوب التوتر على خلفية هذه القضية التي كادت ان تؤدي إلى

النازحين السوريين إلى بلادهم بأمان برئاسة الرئيس ميقاتي، طالب الوزير مولوي من المحافظين الإيعاز إلى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات، إجراء حملة مسح وطنية لتعداد وتسجيل النازحين السوريين بغية تسوية اوضاع اقامتهم، ومنحهم افادات بذلك، واعتماد قاعدة البيانات لدى المديرية العامة للامن العام لادخال المعلومات، إضافة إلى مسح ميداني لكل المؤسسات والمهن الحرة التي يديرها النازحون والتثبت من حيازتها التراخيص القانونية.

شربل: الخلاصات بين 8 و 14
اطاحت خطة المعالجة

وزير الداخلية الأسبق العميد مروان شربل.

"الامن العام" سلطت الضوء على واقع النزوح السوري إلى لبنان منذ اندلاع الحرب في سوريا، وكان الوزير الأسبق للداخلية والبلديات العميد مروان شربل قد اعطى الموضوع حيزا مهما بعدما تجاوز عددهم المليون نازح في ايلول من العام 2013، وتنبه إلى امكان تفاقم هذه الازمة إذا لم يتعاون المعنيون ويسارعون إلى معالجتها، وعقد لهذه الغاية سنتذاك مؤتمرا للبلديات واتحاداتها في مجمع البيال، واصدر توصيات شكلت خطة متكاملة لمعالجة موضوع النازحين السوريين وضبط قيودهم على جميع الاراضي اللبنانية، لكن هذه المعالجة، بحسب الوزير شربل، واجهت صعوبات نتيجة الخلافات السياسية بين التيارين 14 و 8 اذار، وادت بحسب تقرير صادر عن الامم المتحدة، إلى ان لبنان بات يستضيف أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد وبالكيلومتر المربع في العالم، وهذا ما دفع إلى تفاقم الازمة المالية والاجتماعية والصحية خلال الاعوام القليلة الماضية. اضاف: "قوى 8 اذار رفضت فكرة وضع النازحين في خيم على الحدود السورية - اللبنانية، وذلك بناء على تجربة المخيمات الفلسطينية التي بدأت كمخيمات مؤقتة واصبحت دائمة. اما قوى 14 اذار فاعتبرت ان النازحين هربوا خوفا من النظام في سوريا، ونظمت تظاهرات تؤيد استقبالهم

خضر: النزوح السوري
انعكس تغيرا ديموغرافيا

بينما عدد النازحين السوريين إليها يتجاوزها بـ 4 اضعاف. وعدد المقيمين اللبنانيين في بلدة عرسال بلغ 20 الف في مقابل اكتظاظ وصل إلى 84 الف

السوريين، وباتت اعدادهم تفوق اللبنانيين المقيمين. على سبيل المثال لا الحصر، ان عدد القاطنين في بلدة القاع من اللبنانيين يبلغ 5 الاف نسمة

في مقارنته ملف النازحين السوريين، اشار محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر إلى ان هذه المحافظة الحدودية استقبلت نسبة كبيرة من النازحين

وقامت بقطع الطرقات احتجاجا على اي محاولة لمنع وصولهم إلى لبنان، وخلال هذه التظاهرات كان المشاركون يهتفون "هؤلاء اهلنا واقاربنا وتربطنا بهم مصاهرات، نستقبلهم في منازلنا".

وخلص إلى ان هذه الوقائع التي حصلت في تلك الفترة في شأن قضية النازحين السوريين، لم تتوافق القوى اللبنانية عليها ولم تتمكن من معالجتها بسبب الاختلافات السياسية والاراء المتضاربة بينهم.

لبنان يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم المربع في العالم

اللبيكي: عكار تستقبل حوالي 210 الاف نازح



محافظ عكار المحامي عماد اللبيكي.

اعتبر محافظ عكار المحامي عماد اللبيكي ان محافظة عكار "حدودية مع سوريا توافد اليها النازحون باعداد كبيرة جدا بعضهم اتخذها مستقرا واخرون اتخذوها معبرا، وتشير التقديرات الى انها تستقبل على اراضيها ما يزيد عن 210 الاف نازح في مقابل حوالي 400 الف لبناني مقيم. هناك 1240 مخيما ومراكز ايواء تعيش فيها العائلات السورية موزعة عشوائيا في المنطقة، وينتشر هؤلاء النازحون بشكل اساسي في بلدي المحمرة وبنين في منطقة وسط وساحل القيطع، وفي منطقة سهل عكار ومناطق الدير ووادي خالد ايضا، ويتواجد عدد كبير منهم في البلدات والقرى حيث يعيشون في منازل مستأجرة او مجمعات سكنية، وباتت اعدادهم في بعض القرى تفوق اعداد ابنائها".

واوضح ان "النازح اصبح ينافس اللبناني في مختلف القطاعات المهنية والحرفية والزراعية وفي المطاعم والفنادق، وصار يفتح محلات تجارية مخالفة للقانون داخل المخيمات"، معربا عن حرصه على اقفالها بالتعاون مع الاجهزة اللبنانية وذلك "حمية للعامل اللبناني، بعدما كان يقتصر وجوده قبل العام 2011 على العمالة في مجال الزراعة فقط". وأشار الى ان البلديات قبل انهيار العملة الوطنية كانت تقوم باعمال الخدمات المطلوبة منها، ولكن اليوم باتت عاجزة عن القيام بدورها "حتى انها لم تعد قادرة على جمع النفايات من البلدات والقرى"، متسائلا كيف يمكنها تأمين الخدمات للنازحين السوريين في ضوء احجام المنظمات الاممية عن تقديم اي دعم للمجتمعات المضيفة وخصوصا للبلديات؟ مشيرا الى ان مفوضية الامم المتحدة والمنظمات الشريكة لها "تقدم مساعدات مالية وعينية وتوفر الطبابة والاستشفاء والمحروقات للنازحين من دون ان تأخذ في الاعتبار الاوضاع الحرجة التي وصل اليها المجتمع المحلي المضيف".

واكد المحافظ اللبيكي على "ضرورة معالجة الواقع المرير جراء العبء الكبير الذي تتحمله

تنموية وهي قليلة جدا لبلدية معينة، ان تكون اليد العاملة مناصفة بين اللبنانيين والسوريين، كما تسعى هذه المنظمات جاهدة الى تأمين فرص عمل لهم وتقديم لهم مساعدات ورواتب بالعملة الاجنبية، هذا الوضع غير مقبول ويؤثر الى غايات او مخططات لا ندرکها".

ونفى المحافظ اللبيكي حصول "تزوير في شأن اقدام مختير في عكار على اصدار وثائق لسوريين بعد الحادثة التي حصلت في العام 2018 في وادي خالد حيث انتشرت سنداتك 3 هويات للبنانيين ازيلت عنها صورة الشخص الاساسي ووضعت مكانها صورة النازح السوري، وتمت ملاحقة المتورطين قضائيا، وانشد كل من لديه مستند يثبت حصول مخالفات اعلامي بذلك لفتح تحقيق فوري وملاحقة المتورطين". وخلص الى ان هناك مخيمات "تنتشر في بعض سهول عكار بحجة الايواء اليها موقتا لحصد محصول البطاطا فيتحول الموقت الى دائم وتزداد اعداد الخيم مع مرور الوقت"، مشيرا الى "وجود بين 20 و 30 حالة مصاهرة اسبوعيا بين السوريين واللبنانيين في محافظة عكار".

هناك بين 20 و 30 حالة
مصاهرة اسبوعيا بين
السوريين واللبنانيين

عكار والمناطق اللبنانية من دون ان تتلقى من المجتمع الدولي المساعدات اللازمة، داعيا المفوضية والمنظمات الدولية والمناخين الى تغيير نمط التعاطي حيال موضوع النازحين، بان يبادروا الى تقديم الدعم المادي للمجتمعات المضيفة ايضا، لكي تتمكن من القيام بواجباتها تجاه اللبنانيين والنازحين بعدما استنفدت كل امكانياتها"، مشددا على "ضرورة تنظيم وجود النازحين السوريين وفق القوانين اللبنانية ريثما تسمح الظروف بعودة كريمة وامنة الى بلدهم". وانتقد اداء المنظمات الاممية في اقصاء البلديات عن اي دعم و"التي تشتت في حال اقرت مشاريع



محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر.

لا نستطيع تحمل عبء اضافي من النازحين السوريين، خصوصا وان لبنان يستقبل اكر نسبة منهم بحيث تخطى عددهم اكثر من ثلث سكانه، وهذا يفوق قدرة استيعابه". واعتبر خضر ان هذه الازمات "تفاقت بعد 2019 مع تدهور قيمة العملة الوطنية ووصلت اثارها الى مستويات حرجة لا يمكن الاستهانة بها في المناطق التي ارتفعت فيها معدلات الكثافة السكانية، فيكفي ان نذكر ان محافظة بعلبك - الهرمل تضم 315 الف نازح سوري و250 الف مواطن لبناني مقيم، وهذا ما يضع الادارة والبلديات امام تحديات كبيرة في هذه الظروف الصعبة للقيام بواجبات تغطية الخدمات الضرورية، لاسيما خدمات المياه ورفع النفايات والصرف الصحي والنظافة العامة".

وخلص الى ان المساعدات التي يحصل عليها النازح السوري "تشكل حافزا لازدهار هذا النزوح عبر معابر غير شرعية لكي يضمن استمرار افادته من بطاقة الامم، وبالتالي تشجع على زيادة حجم الاسر التي تؤدي الى زيادة الضغط على البنى التحتية".

اكثر من مختار متورط
في تسجيل نازحين سوريين
على اسماء لبنانيين

المعاملات المتعلقة بمكتومي القيد بعد العام 2011، خصوصا عندما تأكد ان هناك اكثر من حالة لمختير متورطين في تسجيل سوريين على اسماء لبنانيين، وقد احال ملفهم على القضاء لملاحقتهم على هذه الجريمة في حق لبنان، ومن بينهم ممرض سوري كان يعمل في احد مستشفيات بعلبك". اضاف: "بالتأكيد نحن نتعاطف مع الشعب السوري، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها. ليس لدينا شيء ضد النازح السوري على الاطلاق، لكن هناك ازمات نتجت من هذا النزوح الكثيف نعاني منها كدولة وادارة واجهزة امنية، واصبح لدينا ما يكفي من اعباء بحيث

نازح سوري، مما انعكس تغييرا في الديموغرافيا وشكل خطرا حقيقيا على اللبنانيين.

ولفت الى ان اول مسح ميداني للمؤسسات واصحاب المهن الحرة التي يديرها النازحون السوريون من دون تراخيص قانونية بدأها في العام 2017، وتجددت مؤخرا حيث احصى في بلدات القاع واللوبة وعرسال 269 مؤسسة مخالفة للقانون يستثمرها نازحون سوريون ليست لديهم اجازات عمل، وتتنوع انشطتهم التجارية بين مطاعم ومحال لبيع المواد الغذائية والثياب ومحال لبيع اللحوم والاسماك وتصلح الهواتف والسيارات والمهن والحرف وسيارات الاجرة وغيرها.

واوضح خضر انه لم يمنع اي سوري من العمل تحت سقف القانون اللبناني "لكن من واجب المحافظ قمع المخالفات المترتبة، وتطبيق القانون في حق كل من يتسجل كنزاح في المفوضية ويستثمر في اي مهنة من دون الاستحصال على اجازات العمل، ولا يجوز التغاضي عن هذه الامور لأن ذلك يعتبر تقصيرا وظيفيا". واكد ان هناك "تذمرا من المواطنين اللبنانيين لمنافسة اليد العاملة السورية لهم، لأن النازح عندما يستفيد من تقديمات الامم المتحدة ويمتحن حرفة اضافية في امكانه مضاربة اللبناني".

وكشف ان ابرز الازمات الناجمة عن النزوح السوري "هم الاطفال الذين ولدوا من والدين سوريين خلال وجودهم في لبنان، بحيث ان اعدادهم تفوق ضعفي المواليد من والدين لبنانيين ونسبتهم تشكل 48 في المئة من مجمل النازحين في المحافظة، مما ادى الى نشوء جيل كامل غير مسجل في اي قيود، ويخشى ان يتحول الى جيل من مكتومي القيد، ويمكن لهؤلاء ان يدعوا في ما بعد بانهم لبنانيون. لذلك يشدد المحافظ اجراءاته الادارية على